# الفصل الثامن

## تصفية الثورة العرابيــــة

**القبض على زعماء الحركة . قومسيونات التحقيق والمحاكم العسكرية . محاكمة زعماء الثورة وتدخل الانجليز . وصية عرابى السياسية . تعليقات على المحاكمة . أقوال المستر بلانت . الغاء قوانين عسكرية صدرت فى زمن العرابيين . أحكام صادرة ضد العسكريين والملكيين المنتمين للعرابيين وتشكيل قومسيونات أخرى . محاكمة سليمان داوود وزملائه . المؤامرة الوطنية .**

---

**القبض على زعماء الحركة .** لما استسلم الجيش وخضع ضباطه ، صدرت الأوامر بالقبض على العرابيين من ملكيين وعسكريين ، وسجنوا فى القلعة وأماكن أخرى

أما عرابى ، فقد أمر الخديو مأمور ضبطية القاهرة ابراهيم بك فوزى بالقبض عليه وتسليمه للانجليز . فنفذ ما أمر به ، وأحضر عرابى الذى قام بتسليم سيفه الى القائد « دروری لو » بالعباسية ثم شرع فى إلقاء خطاب ، فقاطعه القائد بقوله إنه غير مأذون بأن يفتح معه مخابرة سياسية ، وأن واجباته كانت بحسب أمر سمو الخديو أن يلقى القبض عليه كأسير . وكان ذلك فى يوم ١٥ سبتمبر

وفى الوقت نفسه قُبض على طلبه عصمت وجرد من سيفه بيد القائد المذكور وأودع مع عرابى ومحمود سامى قشلاق عابدين فى انتظار المحاكمة

وبعد القبض على زعماء الحركة اهتمت الحكومة بتصفية الثورة العرابية ، وكان أول عمل لها فى هـــذا الباب الغاء جيش عرابى فصدر الامر بذلك فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

**قومسيونات التحقيق والمحاكم العسكرية** . وفى يوم ١٩ سبتمبر أيضا صدر دكريتو بتشكيل قومسيون بالاسكندرية ، تحت رياسة عبد الرحمن رشدى بك للتحقيق فى حوادث القتل والنهب والحريق التى وقعت يوم ١١ يونيو ، ومحاكمة الأشخاص الذين كانت لهم يد فى الحوادث التى وقعت بين ١١ و ١٦ يوليه

وفى نفس التاريخ المذكور صدر دكريتو آخر بتشكيل قومسيون مخصوص بطنطا تحت رياسة محمود حمدى الفلكى باشا للتحقيق فى حوادث القتل والنهب التى حصلت بطنطا والمدن المجاورة لها



اسماعيل أيوب باشا

وفى ٢٨ منه ، صدر أمر عال بتشكيل قومسيون مخصوص بالقاهرة تحت رياسة اسماعيل أيوب باشا ، لتحقيق وإقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدى على السلطة الخديوية ، أو الاهانة للذات الخديوية

وفى التاريخ المذكور صدر الأمر بتشكيل محكمة عسكرية بمصر تحت رياسة محمد رؤف باشا ، للحكم فى الدعاوى التى تقدم إليها من القومسيون المخصوص السالف الذكر .

وفى اليوم نفسه صدر دكريتو بتشكيل محكمة عسكرية بالاسكندرية ، تحت رياسة عثمان نجيب باشا ، للنظر والحكم فى الدعاوى التى تقدم إليها من قومسيونى الاسكندرية وطنطا على أن تكون أحكام المحكمتين العسكريتين نهائية ولا ترد . وقد صدر أول حكم من محكمة الاسكندرية فى يوم ٥ أكتوبر باعدام محمود احمد بائع العرقسوس الذى ثبت عليه القتل فى مذبحة الاسكندرية

وقد تشكلت قومسيونات أخرى سنوردها فى تواريخ تشكيلها

**محاكمة زعماء الثورة وتدخل الانجليز** . فى يوم ٤ اكتوبر نقل عرابى وزملاؤه من قشلاق عابدين محاطين بالجنود الانجليزية إلى محل ديوان الدائرة السنية (١) فى شارع قصر النيل استعداداً للتحقيق معهم .

وفى يوم ١٠ اكتوبر ابتدأ القومسيون المخصوص بالقاهرة فى التحقيق مع عرابى وزملائه وهم محمود سامى البارودى وعبد العال ( ابو حشيش ) وعلى فهمى وطلبه عصمت ومحمود فهمى ويعقوب سامى . واستمر التحقيق معهم إلى يوم ١٦ اكتوبر ، وكان قد أوشك أن يتم لولا أن تغير موقف الانجليز تجاه الحكومة المصرية وبدأت تظهر نواياهم، وأخذت أيديهم تمتد إلى شئون مصر الداخلية، فاستهلوا أعمالهم بأن كلفوا قنصلهم العام السير مالت تبليغ الحكومة المصرية بأن حكومة الملكة تطلب أن يكون المحامون عن عرابى ورفاقه انجليزاً، وأن يراقب سير المحاكمة ضابط انكليزى كبير . فرفضت الحكومة المصرية هذا الطلب وأعلنت الحكومة الانجليزية ، بواسطة مالت ، أن مسألة الدفاع عن عرابى وزملائه بواسطة محامين من الانجليز لايمكن الموافقة عليها ، وإلا فالأفضل للحكومة المصرية أن تسلم المتهمين لحكومة انجلترا الحربية . واستمرت المخابرات دائرة بين الحكومتين تلغرافيا بهذا الصدد حتى فوجئنا بتلغراف فى صورة إنذار بعث به اللورد جرنفل الى الحكومة المصرية وفيه ما يأتى :—

« ليس هذا أوان ظهور الحكومة المصرية بمظهر المعارضة والممانعة . وإن استمرارها على الأباء يعرضها للفشل والخطر ، ولا تكون هذه النتيجة مقتصرة على النظارة وحدها بل تتناول مركز الخديو نفسه ، واذا لم تقبل الحكومة المصرية طلب الحكومة الانجليزية ، فلا يسعها أن تتحمل تبعة ما يترتب على رفضها من النتائج السيئة بعد انقضاء ثمانية أيام على هذا الانذار »

دهشت البلاد لهذا الانذار ، لأن الذى كان سائداً فى الأذهان إذ ذاك ، أن الانجليز إنما قدموا لتأييد الخديو لا لأضعافه ، فلم يسع الحكومة المصرية إزاء هذا التهديد إلا أن تجيب الطلب ، وتوافق على اختيار برودلى ونابيير محامين عن عرابى ، واضطر رياض باشا الى الاستقالة من نظارة الداخلية ولكنه استمهل

---

(١) أعد مكان الدائرة التى انتقلت الى مكان آخر ليكون مخفراً للانجليز . وتشغله مصلحة التجارة والصناعة الآن .



برودلى المحامى

وأخذ التحقيق مجراه فى يوم ٢٥ اكتوبر بحضور محامي عرابي . ثم أحيلت الأوراق الى المحكمة العسكرية وأرسل هو وزملاؤه الى سجن مصر وظلوا به حتى ميعاد محاكمتهم

وفى صباح ٣ ديسمبر الموعد المحدد للمحاكمة اجتمعت هيئة المحكمة العسكرية ، بالملابس الرسمية والنياشين ، تحت رياسة رؤوف باشا وبحضور السير شارلس ولسون وبعض الانجليز ومندوبى القنصلية الأنجليزية العامة والجنرال اليزون وبعض مكاتبى الجرائد الأجنبية

وأمر الرئيس باحضار عرابى فمثل أمام المحكمة ، فوجه إليه ما يأتى : —

« يتبين مما أوضحه مجلس التحقيق أنك عصيت وحملت السلاح ضد الحضرة الخديوية ، فكنت بذلك مضاداً البند ٩٦ من القانون الحربى العثمانى والبند ٥٩ من



نابيير المحامى

قانون الجنايات العثمانى . فهل تعترف أنت بنفسك بهذا العصيان ؟ »

فوقف برودلى محاميه وقال باللغة الفرنسية :ـ « ان موكلى اعترف بارتكابه العصيان وأنا المحامى عنه أصدق على ذلك وإليكم اعترافاً كتابياً منه بهذا الشأن » وبعد ذلك رفعت الجلسة على أن تستأنف انعقادها بعد الظهر

وفى الساعة الرابعة مساء استؤنفت الجلسة ، ووجه الرئيس الى عرابى ما يأتى : —

« بناء على اعترافك بالعصيان واقرارك بحملك السلاح ضد الحضرة الخديوية ، لم يكن للمحكمة إلا أن تصدر باتفاق الآراء ، وعملا ببندى ٩٦ و ٥٩ من القانون العثمانى ، اللذين يقضيان على من أتى العصيان بالاعدام ، فالمحكمة قضت بقتلك »



عرابى أمام المحكمة العسكرية

ثم أردف الرئيس ذلك بتلاوة الأمر الخديوى باستبدال القصاص المذكور بالنفى المؤبد من جميع أراضى مصر وملحقاتها ، فاذا عاد إليها ينفذ فيه الحكم ( الاعدام )

وقد صدر الحكم من هذه المحكمة على زملائه بالاعدام واستبدل بعد ذلك بالنفى أيضاً ، واذا عاد أحدهم ينفذ فيه الحكم كذلك .

وصدرت الأوامر فى ١٤ ديسمبر بتجريدهم من رتبهم وأملاكهم وتصفيتها وجعل ثمنها تعويضاً للمصابين فى الحوادث التى وقعت بسببهم (١)

(١) فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ تشكلت لجنة التعويضات بأمر خديوى من سعادة عبد الرحمن بك رشدى ومندوبى فرنسا وانكلترا وايطاليا واليونان للنظر فى طلبات التعويض عن دماء القتلى والمصابين بسبب الثورة . وبدأت عملها فى ٦ فبراير

وفى يوم صدور الحكم على عرابى جدد رياض باشا استقالته الآتى نصها : —

« ان ما اعترانى من المرض اضطرنى الى ملازمة الفراش ، فبت غير متمكن من القيام بمهام وظيفتى ، وعليه فاننى أقدم استعفائى بين يدى سمو أميرى ومولاى ، وإنى له فى كل حال العبد الخاضع المتواضع » فقبلت الاستقالة .

وكان الخديو قد أريد على تعديل الحكم الصادر على عرابى وزملائه فوقع ذلك وقعاً سيئاً فى النفوس ولم تتمالك جريدة « اجبشيان غازيت » نفسها — وهى لسان حال الانكليز فى مصر — من المجاهرة بأن نتيجة محاكمة زعماء العرابيين جاءت مخالفة لمجرى العدالة . وقد اعتبرها الناس جميعاً ضربة قاسية للرأى العام .(١)

**وصية عرابى السياسية** . ولما صدر الحكم على عرابى بعث إلى جريدة التيمس بوصيته السياسية ، وقد أملاها عليه المستر « برودلى » أحد محاميه ونصها : — « عملا بما أشار على به المحاميان اللذان توليا الدفاع عنى وهما المستر « برودلى » والمستر « نابيير » اللذان لا أستطيع أن أفيهما حقهما من الشكر لما بذلاه فى قضيتى من الجهود والاخلاص ، اعترفت امام القضاء بتهمة العصيان والخروج على الخديو ، كما أن وزراء انجلترا طالما صرحوا بعصيانى . وليس من المنتظر أن يعدلوا بغتة عن هذا الرأى ، وليس فى استطاعتهم أن يفعلوا ذلك الآن . وأنا أقبل بكل ارتياح أن اذهب إلى أية جهة تريد انجلترا أن ترسلنى إليها . وأن أبقى فى المكان الذى تعينه لى إلى أن يحل اليوم الذى تستطيع فيه أن تغير رأيها وتعيد النظر فى أمرى .

« ولست أشكو اليوم مما انتهى إليه أمرى ، ولا من الحكم الذى صدر على ، فانه يقرر على كل حال براءتى من تهم المذابح والحريق التى لم يكن لى يد فيها ، ولا تتفق مع مبادئى السياسية والدينية . وقد صار الأمر كله موكولا إلى الحكومة الانجليزية وإلى مكارم الشعب الانجليزى . وأنا أغادر مصر مع الثقة التامة فى حسن مصيرها ، لأننى أعتقد أن انجلترا صارت لا تستطيع أن تؤجل الاصلاحات التى قمنا للمطالبة بها ، وكافحنا من أجلها . ولا بد أن تبدأ بالغاء المراقبة الثنائية ، ولا تترك حكومة مصر فى

---

(١) حتى ان بعض كبار الانجليز قال إن الخديو كان راغباً أشد الرغبة فى إعدام عرابى التى كانت محاكمته غاية فى السخف لأن جميع المسائل رتبت سراً معه على انه إذا اعترفت أمام المحكمة بأنه مذنب فان الحكومة البريطانية تتعهد بألا تسلمه للحكومة المصرية وبأن تنفيه مع أسرته إلى مستعمرة بريطانية .

أيدى الألوف من الموظفين الاجانب وتحرم أبناءها من ادارة شئونها ، ثم تطهر المحاكم الأهلية من أوضارها وتضع القوانين والمشروعات اللازمة لنظام الادارة ، وأهم من وضعها مراقبة تنفيذها . ثم يشكل مجلس للنواب يكون له حق الاشتراك فى إدارة شئون الأمة المصرية ، ويمنع المرابون من الانتشار فى قرى الفلاحين . فاذا تمت كل هذه الأمور وعادت على مصر بالتقدم والعمران وجب على الشعب الانجليزى أن يعترف بأنى كنت محقاً فى الخروج والعصيان . »

«ولما كنت من أبناء الفلاحين الذين يحبون بلادهم ، فقد بذلت ما فى وسعى وامكانى لاجراء هذه الاصلاحات ولكن لسوء حظى لم يتح لى أن تتم على يدى ، وأملى عظيم فى ان الحكومة الانجليزية ستقوم باتمام ما بدأت به . فاذا أدت انجلترا هذه المهمة واستخلصت مصر للمصريين وضح للعالم جلياً ما هو الغرض الجليل الذى كان عرابى العاصى يسعى اليه . »

« إن جميع المصريين كانوا فى جانبى ، كما أننى وقفت نفسى على خدمة بلادى التى لن اتحول عن حبها إلى نهاية حياتى . فلذلك أرجو ألا تفتأ مصر تذكرنى عند ما يتسنى لانجلترا أن تتم العمل الذى حاولت الشروع فيه . وانى لا أزال اكرر القول بانى غير حزين لما وصل اليه أمرى ، بل أرانى مغتبطا مسروراً لاعتقادى بان ما حل بى من سوء العاقبة كان من البواعث لحصول مصر على ما هى أهل له من الحرية ورغد العيش . فاذا اتمت انجلترا هذا العمل الجليل كنت على يقين بانها لابد ان تسمح لى بالعودة إلى وطنى المحبوب ، لما جبلت عليه من حسن الشعور الانسانى ، وحب الانتصار للعدالة ، حتى أرى بعينى رأسى ، قبل أن ينقضى أجلى ، نتيجة اعمالها فى خدمة الانسانية . »

« هذا وانى أشكر اليد البيضاء التى أسداها الى المستر جلادستون واللورد جرانفل بحسن وساطتهما فى امرى ، حيث انقذانى من حالة الخطر التى كنت فيها . كما انى اشكر اللورد دوفرين والسير ادوارد مالت لما ابدياه من العطف على. اما صديقى المستر بلانت فانا عاجز عن إيفائه حقه من الشكر لما بذله لأجلى من جاهه وماله ، وما ساعدنى به فى ساعة الشدة والحاجة التى تحول فيها عنى اصدقائى المصريون واحد بعد الآخر . »

« وأنا عاجز أيضاً عن إيفاء حق الشكر للمستر «برودلى» فقد أولانى نعمة الخلاص والنجاة بفضل اجتهاده وصدق عزيمته ، وكذلك المستر نابيير. وبالجملة اشكر للامة الانجليزية كلها عطفها على ، وأشكر لكم ياسيدى المحرر وكبار محررى الصحف الانجليزية ماتفضلتم به من الاجماع على المطالبة بالعدالة فى محاكمتى . »

« وأختم القول بانى على ثقة بان حقنا سيظهر جلياً فيما تعرضنا له مع مرور الزمن؛ وان انجلترا لا تندم أبداً على ما أبدته من الكرم والانسانية مع رجل كانت قد قصدت فى أول الأمر محاربته »

من سجن القاهرة ٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ ؟ أحمد عرابى المصرى

هذه اللهجة التى اتخذها عرابى فى وصيته الى جريدة التيمس، هى نفس اللهجة التى كانت تدور على ألسن الساسة الانجليز فى خطبهم وأقوالهم. وبعد ان كانت علة تدخل انجلترا فى مصر هى حماية الخديو من ثورة الاهالى، انقلبت إلى النقيض؛ أى إلى حماية الاهالى من سلطة حكامهم وأمرائهم، ووجوب اجراء الاصلاحات التى تشير بها انجلترا وتراقب تنفيذها بنفسها، حتى تصير مصر للمصريين، ويحكم المصريون أنفسهم بانفسهم !!؟ (١)

**تعليقات مكاتب التيمس** وقد قرأت فى ذلك الحين ما بعث به مراسل التيمس إلى جريدته عن عرابى فى اثناء محاكمته قال : —

« تقررت إدانة عرابى فى كل الحوادث التى وقعت قبل طلب العفو من سمو الخديو، على انه متمسك كل التمسك ان كل اعماله بعد ذلك كان رائدها الاستقامة والاخلاص لسمو الخديو، وهو يصور نفسه كأن الأمة كانت تدفعه فى تيارها إلى الأمام، فاذا اعترض عليه بما وقع من الأعمال المنكرة أجاب أولاً بالانكار، ثم طلب العفو والسماح، وأخيراً حاول تبريرها. واذا سئل عن رغبته فى خلع الخديو أنكر، فلما ألحوا عليه وأدلوا اليه بالبرهان قال : — انى لا اتذكر ذلك. ولما سئل عن السجناء الثمانمائة الذين وجدوا فى سجن القاهرة عند ما دخلها الانجليز، أجاب بان السجناء على ظنه كانوا مائة فقط ولم يحكم هو عليهم بل حكمت عليهم محاكم قانونية . . . فأروه صورة السؤال الذى عرض على العلماء بشأن الخلع. فقال إنه لا علم له به. فقيل له : — ان معتمدى الانجليز وجدوه هناك. فقال : — لا بد أن واحداً وضعه بدون علمى. ثم أنكر تدخل عبد الله نديم معه كل الانكار وقال : — انه لم يطالع قط جريدة الطائف.

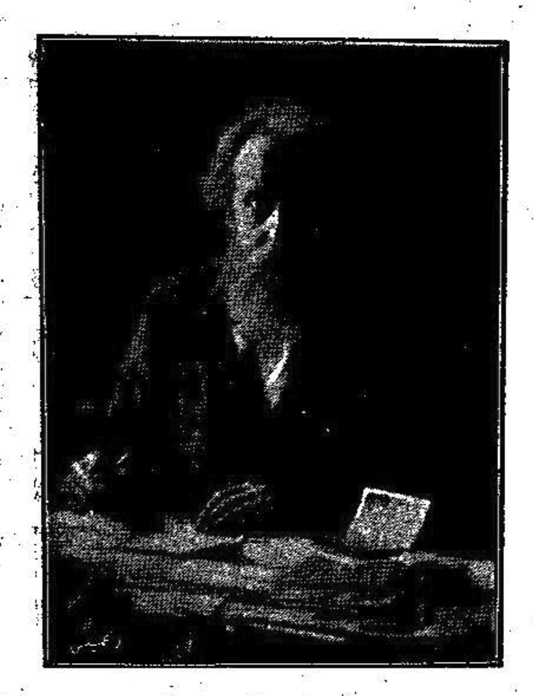
ولم يظهر منه خلال المحاكمة أثر لحب الاستقلال والوطن والثبات فى الراى. واذا راجعت صحائف تقاريره فلا ترى فيها ما يشتم منه رائحة الغيرة على الشعب الذى طلب الزعامة عليه، بل يلوح من خلالها أنه رجل يهيم فى بحر الأفكار لانقاذ حياته. وقد أقر منذ بداية التحقيق ان أول خطوة خطاها نحو العصيان انما كانت لهذه الغاية »

(١) اما عرابى واعوانه فبعد استبدال حكم الأعدام بالنفى المؤبد وقع الاختيار على جزيرة سيلان محلا لاقامتهم فنفوا اليها

وانى اترك للقارىء ان يحكم معى إن الحركة العرابية لم تكن فى الحقيقة حركة وطنية.

**أقوال مستر بلانت** . وكان المستر ولفرد بلانت (١) هو أشد الناس عطفاً على عرابى أثناء المحاكمة وبعدها ، وأشد الناس تأييداً لقضيته . ونرى أن نورد هنا بعض ما علق به على حوادث هذه المحاكمة.

قال فى كتابه « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر » فى الفصل الخامس بمحاكمة عرابى ما يأتى : —



المستر ولفرد بلانت

« وقد رأيت من الضرورى ان اذكر تفاصيل المصاعب الأولى التى اعترضتنا فى سبيل محاكمة عرابى ، لانى لا يمكننى بدون ذلك أن أمحو أثر تلك الاسطورة التى فى مصر ، وخلاصتها ان كان هناك اتفاق سرى بين عرابى وجلادستون بأنه لن يعدم، ففى استطاعتى أن أثبت بالوثائق التى تحت يدى ان جلادستون لم يكن ينظر إلى المتهمين بروح الرحمة — دع عنك الاتفاق معهم — بل بالعكس كان يجارى جرانفل فى السعى فى إعدام عرابى بواسطة الخديو . وذلك كان بايجاد محكمة تحاكمه محاكمة صورية لكى يبرروا غلطاتهم وتورطاتهم فى الستة الأشهر الماضية فى مصر . ولم يكن وخز الضمير هو الذى منع جلادستون من السير فى خطته إلى النهاية ، بل ان صوت الجمهور الانجليزى هو الذى أخافه وأنذره بالخطر الذى يهدد شهرته إذا هو مضى فى طريقه إلى آخرها . . »

« ولما انتهى دور الخطر هذا لم يكن من الصعب ان يتنبأ الانسان بأن نتيجة المحاكمة ستكون سلبية . فان المحاكمة النزيهة فى محكمة علنية ووجود محام انجليزى ينبش بمجرفته اقذار الخديو ويكشف عن الجرائم المخبوءة ، كل هذا لم يكن مما يفكر فيه الخديو إلا وهو يرتجف خوفاً . ثم ان التحقيق العلنى هذا كان من شأنه أن يفسد على الحكومة

(١) المستر بلانت هو الذى ساعد فى استدعاء المحامى برودلى للمدافعة عن عرابى

الانجليزية تدابيرها ويفند نظريتها عن الحوادث الماضية التى بنت عليها معاذيرها لاتخاذ خطة العنف . ثم ان السلطان كان فى حاجة إلى عدم إفشاء سره »

ثم قال فى موضع آخر : —

« وفى أثناء ذلك كانت الأحوال تجرى على ما يرام . ففى ٢٢ أكتوبر أذن لبرودلى ونابيير ( محامي عرابى ) بأن يدخلا إلى غرفة عرابى وعرفا مما أخبرهما به كيفية تهيئة دفاع قوي عنه . »

« وكان موقف عرابى وهو فى الحبس مملوءاً بالوقار ، لأنه مهما قيل عن شجاعته المادية كان على مبلغ كبير من الشجاعة الأدبية . وكانت هيئته وسلوكه لذلك عند مقابلتهما بسلوك المعتقلين الآخرين يلفتان النظر . فقد كتب دون أن يتردد تاريخ المسائل السياسية التى اشترك فيها بأجمعها ، وكانت روايته صريحة مقنعة ، ولم تكن صراحته دون ذلك أيضاً عند ما روى ضروب الاساءات التى عامله بهـا أولئك الاوغاد السفلة خدمة (١) الخديو توفيق الاتراك عند ما نقلوه من السجن الانجليزى الى السجن المصرى وطول مدة بقائه فى هذا السجن . »

**الغاء قوانين عسكرية صدرت فى زمن العرابيين** . فى اثناء محاكمة عرابى وزملائه أصدر الخديو أمرين فى ١١ اكتوبر يقضيان بالغاء الأوامر العالية الصادرة فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨١ و٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ الخاصة بمرتبات الضباط والصف ضباط والعساكر — وهى التى كانت قد صدرت أيام محمود باشا سامى البارودى — وإعادة مرتباتهم إلى ما كانت عليه قبل هذين الأمرين ، وإلغاء قوانين الاعانة والضمائم والامتيازات العسكرية ، وتسوية حالة الضباط المستودعين ، مع تفويض ناظر الحربية والبحرية فى أن يطبق على رجال العسكرية أحكام الأمر الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ عن مصاريف انتقال الموظفين الملكيين لحين وضع قانون خصوصى عسكرى

**أحكام صادرة ضد العسكريين والملكيين المتهمين للعرابيين وتشكيل قومسيونات أخرى** . وفى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ صدر الأمر بالعفو عن جريمة العصيان عن الملازمين الثوانى والأول واليوزباشية وتجريدهم من رتبهم وحرمانهم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد

(١) خدمة الخديو هما حسين أغا الشماشرجى وابراهيم أغا التوتنجى

كما صدر أمر فى ٢١ ديسمبر بتجريد آخرين يقلون عنهم فى درجة الاتهام من رتبهم وألقابهم ومحو أسمائهم من دفاتر الضباط إلى الأبد . وكذلك صدرت أحكام تقضى بمراقبة بعض المتهمين داخل بلادهم مدداً تتراوح من سنة إلى خمس سنوات وغرامات مالية تتراوح مابين ثلاثمائة جنيه وخمسة آلاف جنيه . وصدر حكم على أمين الشمسى (باشا) بالمراقبة خمس سنين مع دفع غرامة قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى

أمين الشمسى ( باشا )

وفى أول يناير سنة ١٨٨٣ أصدر الخديو أمره بتجريد الأشخاص الذين اشتركوا فى جريمة العصيان من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم

وفى ٦ منه صدرت الأوامر بتشكيل ثلاثة قومسيونات مخصوصة فى طنطا والمحلة الكبرى ودمنهور لتحقيق ما وقع فى مدة الثورة العسكرية من حوادث السرقة والتعدى والنهب والهتك والقتل . وقد اختص قومسيون طنطا بنظر حوادث مديرية الجيزة ومديريات الوجه القبلى جميعها . وقومسيون المحلة الكبرى بالنظر فيما وقع بمديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية والمحلة الكبرى . وأما قومسيون دمنهور فقد اختص بنظر ما وقع فى البحيرة والمنوفية

**محاكمة سليمان داود وزملائه .** وآخر من حوكم من العرابيين أربعة من الضباط[١] وسليمان داود[٢] المتهم باحراق الاسكندرية ، وكذلك السيد قنديل مأمور ضبطيتها بتهمة التقصير فى وظيفته ، وبث النفور بين الأهالى والأجانب

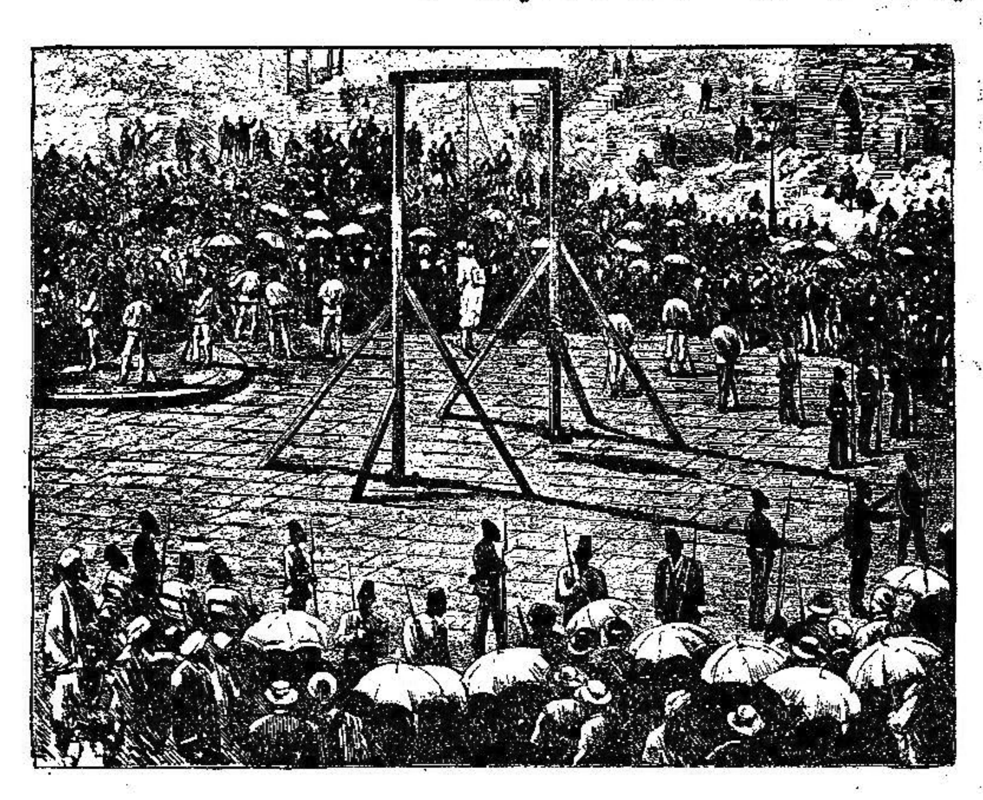
واستمرت محاكمتهم حتى يوم ١٠ يونيه حيث صدر الحكم على الأربعة الضباط بالسجن لمدد مختلفة ، كما حكم على السيد قنديل بالحبس لمدة سبع سنوات

---

(١) الضباط هم البكباشيان فرج يوسف واحمد نجيب والصاغان على مظهر وعثمان خميس

(٢) وكان قد هرب إلى جزيرة كريت وقبض عليه فى ٢ نوفبر وأعيد إلى مصر

وفى اليوم نفسه صدر الحكم باعدام سليمان داود وقد نفذ فيه الحكم علناً بميدان المنشية . وكان هو الوحيد الذى حكم عليه بالاعدام من بين رجال الثورة العسكريين ونفذ فيه . وقد كان هذا الحكم موضع ملاحظة الانجليز كما يفهم من الحديث الذى دار بين سمو الخديو ومكاتب جريدة التيمس فى ٢٣ يونيه حيث قال : —



اعدام سليمان داود

« تشرفت بمقابلة سمو الخديو وفى أثناء الكلام قال جنابه اتأسف من انه يوجد فى انجلترا من يفكر فى أن حكومتى تصرفت بقسوة غير عادلة نحو سليمان داود . أما بشأن التثريب الشخصى فذلك لا يتأتى عنه مضرة ، فان خرابات الاسكندرية تشهد بعدالة ما أجريت كما أنه يوجد فى انجلترا نفسها أشخاص يعتبرون صحة الحكم النهائى الذى صدر من قبلى وانى قد شكرت للمستر جلادستون ما أبداه »

« ولامراء أن الاستياء الذى ظهر فى انجلترا حين حرق الاسكندرية يحكم على نفس العمل . أما الادعاء بكون ذلك العمل الشنيع قد نشأ عن محبة وطنية فمما لم يسبق له خاطر قط بل دحض باعتراف زعماء العصاة أنفسهم الذين استاؤا من وقوعه وانكروا أنهم أمروا به . فضلا عن ذلك فان ذلك القسم الذى أحرق من المدينة هو أبعد قسم عن محل نزول العساكر وان الحريق كان الباعث الحقيقى لنزول العساكر الانجليزية الى البر . فهذه الأمور كلها تعضد الحكم وتنتصر له »

« أما من جهة سليمان فقد جرى استجوابه أمام لجنة لم يكن أعضاؤها فى الحقيقة أعداء للعصاة وهم جميعاً بصوت واحد حكموا بجريمته ثم أرسل امام المجلس العسكرى الذى عينت فيه عضواً انجليزياً ( ماجور موريس ) وعضواً نمساوياً ( فيدريكو باشا) كيما أعلن أن ليس من تحزب فى المسألة . وفضلا عن كل ذلك قد حضر المحاكمة ضابطان انجليزيان وترجمان من قبل الحكومة الانجليزية وكانت المحاكمة علنية أمام مشهد حافل

« وقد أجمع أعضاء المجلس جميعاً بقرار واحد دون استثناء على اعدامه حتى ان نفس المتهم اعترف بجريمته . فهل يمكننى بعد هذه البيانات التداخل فى المسألة ولو كان بين الأعضاء رأى واحد مخالف لامكن ذلك . ولكنى تركت الشريعة تجرى فى مجاريها وفى يقينى أن ما من خائن فى انجلترا حكم عليه بالاعدام وكانت دلائله أوضح وأتم من الدلائل التى تبينت فى قضية سليمان الموما اليه

« أما مسألة السيد قنديل فيلوح انه يوجد ارتياب فى ماهية جريمته ، وانى متأكد ان كلا من اللجنة والمجلس العسكرى سيراعيان ذلك وان غاب عنهما فسأنظر فيه . وبالحقيقة انى أود انجاز هذه التحقيقات والمحاكمات لانى استنكف منها لكونها تذكر التعاسات الماضية . على انى لا أقوى على تعجل قضايا يتأتى عنها اجحاف فى حقوق العدالة . وتذكّر انه قد مضى سنة على تلك الكوارث فلا يمكن لأحد أن يدعى بأننا أسرعنا بالأحكام ولكن قد حان الزمن الذى يجب علينا أن ننسى فيه الماضى ونشرع فى مباشرة الأعمال من جديد »

وقد أصدرت القومسيونات والمحاكم السالف ذكرها أحكاماً مختلفة بجزاءات متنوعة

كما صدر الأمر العالى فى ٨ اكتوبر بالعفو عن كل ما وقع فى جميع انحاء القطر زمن الثورة من جرائم السرقة ونحوها وصرف النظر عن كل تحقيق جار وعدم سريان هذا العفو على جرائم القتل وهتك الأعراض ، ولا على الجنايات أو الجنح التى انتهت القومسيونات من تحقيقها واحالتها على المحكمة العسكرية بالاسكندرية للحكم فيها . كما صدر الأمر أيضاً بالغاء القومسيونات المخصوصة المشكلة بالأوامر الصادرة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ و ٦ يناير سنة ١٨٨٣ . والغاء المحاكم العسكرية . وقد قامت الحكومة بتصفية الملكيين الموظفين فى مصالحها من مديرين ومحافظين وغيرهم ممن قد تحقق انحيازهم للحركة العرابية . وصدر الأمر بفصل محمود خليل باشا من رياسة أقلام عربى المعية

**المؤامرة الوطنية** . فى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٣ ظهر ذيل للثورة العرابية وهو اكتشاف جمعية سرية غرضها إخراج الانجليز من مصر وقلب نظام الحكم فيها . ولقد أطلقت هذه الجمعية على نفسها اسم ( المؤامرة الوطنية المصرية ) وجاء فى قانونها الأساسى الذى ضبط أنها تقبل فى عضويتها كل شخص مصرى أو أجنبى مسلم أو مسيحى يدفع خمسة جنيهات انجليزية إعانة للجمعية ويقسم اليمين على الطاعة العمياء وأن تكليف أحد الأعضاء بشىء لا يكون إلا بالاقتراع وبعد ثبوت كفاءة العضو للتنفيذ . وجاء فى قانونها أيضاً أن العضو يحصل عند انخراطه فى سلكها على بندقية وطبنجة وخنجر . الخ

وفى يوم اكتشافها أتى عثمان باشا غالب مأمور الضبطية بأسماء الأعضاء الى خيرى باشا مهردار الخديو فأطلعه عليها ثم توجها الى شريف باشا لعرض المسألة عليه . وبعد البحث والتحرى قبض على المتهمين وهم محمد بك طاهر ونجله وموظفوه والشيخ احمد نور وعبد الرحمن بك فتوحه ومصطفى صدقى وأخوه واسكندر افندى سلام ومحمد حمد بك ومحمد افندى مدحت وحسين افندى صقر ومحمد الشبراوى ومحمود صادق واحمد رشدى وعلى بك فوزى وعبد الرازق بك الذى كانوا يجتمعون فى منزله . ومحمد سعيد الحكيم المغربى الأصل ورئيس الجمعية ، والشيخ سعد زغلول الطالب بالأزهر (المغفور له سعد باشا زغلول ) واستمر التحقيق معهم جملة أشهر وأخيراً أصدرت المحكمة حكمها فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ بنفى مصطفى بك صدقى خارج القطر . وفى ٤ ديسمبر حكم على محمد سعيد الحكيم ( الرئيس ) بالنفى المؤبد خارج القطر المصرى . وأما باقى المتهمين فقد أفرج عنهم لعدم ثبوت التهمة عليهم

بذلك تمت تصفية الثورة العرابية واستؤصل ذنبها

**انقاص عدد الجنود الانجليزية** . بعدئذ بعث السير إفلن بارنج خطابا الى اللورد جرانفل فى ٩ اكتوبر يبدى فيه رأيه بأن وجود قوة انجليزية مؤلفة من ثلاثة آلاف جندى وستة مدافع بالاسكندرية ، بل وأقل من ذلك ، يكفى لحفظ النظام وبقاء الأمور مستقرة ، وللتأثير الأدبى فى نفوس الأهلين . وبناء على ذلك أصدرت الحكومة الانجليزية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨٣ أمراً بتخفيض قوة الاحتلال الى ٥٠٠٠ جندى بالقاهرة وثلاثة آلاف بالاسكندرية